

بلا اذن واخبرها به فسكت لم يصح ما لم يخبره بالقبول والفعل
بان قبضت المهر **واما** الولي فهو البالغ العاقل الوارث والولاية تنفذ
القول على الغير شاه او ولي شرط النكاح صغير محنون ورقيق
سواء كان الولي من العصبة او غيرها على الترتيب السابق ولا يشترط
عدلته فيصح تزويج الولي الفاسق ويشترط اسلامه في حق المسلمه
فقال بعضهم لا ولاية لمسلم على كافر الا ان يكون كيدلم كافرا او
سلطان وللکافر الولاية على كافر مثله **واعلم** ان الكفاة حق للولي
دون موليته فيعتبر بالنسب وقريش الكفاة لكل منهم والعرب
الكفاة لبعضهم قبيلة بقبيله وليس كفاة لقريش وبالاسلام
فمسلم بنفسه ليس كفوا الذي لها اب او جد في الاسلام والابوان
فيه كالا با وبالجرية فعبدنا ومعتق ليس كفوا لحره اصلية وبالديانة
فليس ناسق كفوا الصالحة او بنت صالح وبالمافا العاجز عن المهر
المعجل والنفقة ليس كفوا القادر عليهما والنفير القادر عليهما كفوا
لزوات اموال عظام بالحرية فخايرك وحداد وضاف ونحوهم ليسوا
الكفاة لعطار وبنز والعطار والبنز الكفو لبعضهما ثبه عليه

صخر

صاحب الدرر وتعتبر الكفاة عند العقد فلا يصح والها بعد
واعلم ان المهر المثل حق للمرأة وهو مهر امرأة من قوم ابيها مثلها
وقت العقد سن او ما لا يجاوز اربعا وعصرا وعقلا ودينا وبقارة وبسوية
وعفة وعلم وادبا وحال خلق ويشترط فيه اخبار رجلين او رجل امرأتين
ولفظ الشهادة وان لم يجد احد من قبيلة ابيها فمن الجانب فان لم
يوجد فالقول قوله **واما** اشاهري النكاح فقد قال في تنوير
الابصار ويشترط سماع كل من العاقدين لفظ الاخر و حضورين
مكلفين سامعين معا قولهما فانهم من الكلام العاقدين مسلمين
لنكاح مسلم ولو فاسقه او محدودين في قدر او عميين وعقد
السكران اذا فهموا وان لم يذكر وابعد المحو او بني الزوجين
او بني اجد هما وان لم يثبت النكاح بهما ان ادعى القريب
لان الشهادة لا تجوز للقريب بخلاف الشهادة عليه ولا يثبت
النكاح عند الحاكم الا بالعدول ولا يتوقف الثبوت على الدعوى
والايصح النكاح بشاهد واحد قال في كذا الدقايق ومن امر رجلان
يزوج صغيرة من رجل والاب حاضر صح ولا فلا اي بان زوجها